

أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
(دراسة تحليلية خلال الفترة 2015-2021)

The Impact of the Adoption of International Financial Reporting Standards on Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia (An Analytical Study during the Period 2015-2021)

إعداد الباحث/ محمد ناصر عبد الله محمد

دكتوراه إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة لينكولن، ماليزيا

Email: cfm.mohammed@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر اعتماد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS" على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من الربع الأول لعام 2015 وحتى الربع الرابع لعام 2021، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد حيث تمثل المتغير المستقل الرئيسي بمتغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) في الفترة قبل الربع الأول 2017 ويأخذ القيمة (1) من الربع الأول 2017 وحتى نهاية فترة الدراسة، وتمثل المتغير التابع بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق الأسهم السعودي، وتم تحديد حدود الدراسة بحددها الموضوعي في دراسة وتحليل أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، والحد الزمني بالفترة المالية من الربع الأول 2015 إلى الربع الرابع 2021 م، والحد المكاني المملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الكمي، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، وخلصت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر الطردي لاعتماد تطبيق المعايير الدولية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب التقلبات الاقتصادية وحالة عدم وضوح أثرت بشكل كبير على التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة بإعادة إجراء البحث في فترة مستقبلية تمكن من اختيار فترة دراسة أطول وظروف اقتصادية أفضل، كما أوصت بإجراء دراسات للبحث في أثر تطبيق IFRS على متغيرات القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية، التقارير المالية، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المباشر، المملكة العربية السعودية

The Impact of the Adoption of International Financial Reporting Standards on Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia (An Analytical Study during the Period 2015-2021)

Abstract:

The study aimed to measure the impact of adopting the application of International Financial Reporting Standards “IFRS” on the flow of foreign direct investment to the Kingdom of Saudi Arabia during the period from the first quarter 2015 - to the fourth quarter 2021, by estimating a standard model in a multiple linear regression method. The main independent variable with a dummy variable takes the value (zero) in the period before the first quarter of 2017 and takes the value (1) from the first quarter of 2017 until the end of the study period and represents the dependent variable of foreign direct investment flows in the Saudi stock market. The limits of the study were determined by its objective limit in studying and analyzing the impact of the adoption of international financial reporting standards on foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia, the time limit of the financial period from the first quarter 2015 to the fourth quarter 2021 AD, and the spatial limitation of the Kingdom of Saudi Arabia. The study relied on the quantitative analysis method, by estimating a standard model according to the multiple linear regression method in the ordinary least squares method. The study concluded that the direct effect is not significant to adopt the application of IFRS on the flow of foreign direct investment due to economic fluctuations and a state of uncertainty that greatly affected the global flow of foreign investment during the study period, and the study recommended re-conducting the research in a future period that enables the selection of a longer study period and better economic conditions; moreover, it recommended conducting studies to investigate the effect of applying the IFRS on the variables of the financial statements.

Keywords: International standards, financial reports, foreign investment, direct investment, Saudi Arabia

1. الإطار العام للدراسة

1.1. تمهيد:

في ظل ما يشهده واقعا المعاصر من تطورات سريعة ومتلاحقة والتغيرات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة تلك المتعلقة بالأزمة المالية العالمية التي انطلقت منذ نهاية عام 2007 والتي نتج عنها تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والانتقالية حيث اشتدت هذه المنافسة بين دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره قوة اقتصادية تعزز من حركة الاستدامة والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم (نصير وبن عمر، 2017).

ويشير منتاني وناجي (2017) إلى أن الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد آليات العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وبالتالي يدعم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال وأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل المستثمر الأجنبي إلى الدولة التي سيستثمر بها مما يعمل على إنعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل وتنشيط التجارة والصناعة، ومن جانب آخر يعمل الاستثمار الأجنبي على تمكين العلاقات السياسية بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة للاستثمار.

وتعتبر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية من أهم المصادر التي يستند إليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالنتيجة فإن هذه المعلومات يجب أن تتمتع بخاصيتين رئيسيتين هما الموثوقية والمصادقية التي والتي يمكن عن طريقهما استقراء مستقبل الوحدة الاقتصادية واللذان يعدان من أهم الخصائص التي ركزت عليهما المعايير الدولية في أعداد القوائم المالية، فضلا عن الميزة الأهم وهي إيصال معلومات مكتملة وملائمة للمستثمرين في الوقت الملائم (خلف، 2017)

ومن هنا برزت فكرة الدراسة حول دراسة تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية على الاستثمار الأجنبي.

2.1. مشكلة الدراسة:

تعيش اقتصاديات العالم حالة من التنافس والسباق حول تقديم اهم المزايا التي تتوافر لها وذلك لغرض اقناع المستثمرين بانها البلد الأفضل لقيام الاستثمار فيه، حيث تلعب الحكومات دورا كبيرا في تمكين الاقتصاد من جذب التدفقات الاستثمارية كما ان من الأوجه الهامة لدور الحكومات في هذا المجال هو توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة وكذلك تهيئة لبيئة التشريعية والقانونية المشجعة والمحفزة للاستثمار الاجنبي بالشكل الذي يخدم مصالح لاقتصاد الوطني (Elimam, 2017).

وفي ضوء ذلك تبنت المملكة العربية السعودية رؤية طموحة أطلقت عليها رؤية 2030، حيث جاءت تلك الرؤية لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية التي عانى منها الاقتصاد السعودي في السنوات القليلة الماضية، حيث وضعت الاستثمارات الأجنبية في أولويات الرؤية فالمملكة تدرك أن الاستثمار الأجنبي أداة فاعلة في العملية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية (الديبان، 2019)

ومن ضمن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتوفير بنية ملائمة للاستثمار الأجنبي هو اعتماد المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية حيث اتخذت المملكة قرارا بالتحول الكامل إلى معايير المحاسبة الدولية وذلك ابتداء من عام 2017 للمنشآت، وذلك بهدف زيادة الوضوح والشفافية بما يؤدي إلى مزيد من المصداقية والثقة في التقارير المالية للمنشآت في المملكة العربية السعودية، مما يساهم في تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي في المملكة (عبد الهادي، 2019)، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة حول إجراء دراسة تحليلية لتوضيح أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية منذ اعتماد المملكة هذه المعايير في العام 2017 وحتى الآن، ومما سبق يمكن حصر مشكلة الدراسة في صورة السؤال الرئيسي التالي:

"ما تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟"

ويتفرع من السؤال الرئيسي للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو واقع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية في الفترة (2017-2021)؟

ما هو حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية في الفترة (2017-2021)؟

هل أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية على زيادة الاستثمار الأجنبي في الفترة (2017-2021)؟

3.1. أهداف الدراسة:

"يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة وتحليل أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في الفترة (2017-2021)، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف"، والتي تتمثل فيما يلي:

تحديد واقع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية في الفترة (2017-2021).

تحديد حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية في الفترة (2017-2021).

التعرف على وجود أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية على زيادة الاستثمار الأجنبي في الفترة (2017-2021)".

4.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

"تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية حيث إنها تلعب دورا في الناتج الإجمالي المحلي للمملكة، وفي تغطية العجز في التدفقات النقدية التمويلية للمنشآت الاقتصادية، كما وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق رؤية 2030 للمملكة.

كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية في زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في المملكة.

الاستفادة من نتائج الدراسة في إمكانية التكهن في مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق قراءة المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على أسس المعايير الدولية.

الأهمية التطبيقية:

تساعد المعايير الدولية على تعزيز جودة المعلومات في التقارير المالية وتقديمها للمستثمرين لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب بناء على تلك المعلومات، وكذلك الفوائد التي سوف تعود على الشركات من خلال جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة.

5.1. متغيرات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على نوعان من المتغيرات وهما:

المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغير المستقل: اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

6.1. حدود الدراسة:

الحد الموضوعي:

"تحدد الدراسة بحدها الموضوعي في دراسة وتحليل أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية".

الحد الزمني:

تغطي الدراسة الفترة المالية من الربع الأول 2015 إلى الربع الرابع 2021 م.

الحد المكاني:

المملكة العربية السعودية

7.1. مصطلحات الدراسة:

الاستثمار الأجنبي المباشر:

"هو رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثماراً ثابتاً مثل ملكية الممتلكات، أو استثماراً متغيراً كالأسهم الممتازة والسندات" (الديبان، 2019).

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

"هي معايير محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بهدف توفير لغة محاسبية مشتركة لزيادة الشفافية في عرض المعلومات المالية" (Herath, & Alsulmi, 2017).

وتعرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية توضح كيفية إظهار أنواع معينة من المعاملات والأحداث في القوائم المالية كما أنه يتم إعداد وإصدار المعايير الدولية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي تحدد بدقة كيفية قيام المحاسبين بالحفاظ على حساباتهم وطرق التسجيل وقد تم وضع المعايير الدولية من أجل الحصول على لغة محاسبية موحدة، بحيث يمكن فهم الأعمال والمحاسبة من الشركة إلى الشركة ومن البلد إلى البلد.

8.1. منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على منهج التحليل الكمي، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، لمعرفة أثر تطبيق IFRS على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، حيث سيتم إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية ومن ثم تقدير مصفوفة الارتباط ومن ثم تقدير النموذج القياسي وإجراء اختبارات التأكد من صلاحية النموذج للتعبير عن العلاقة.

9.1. مصادر جمع البيانات:

سوف يتم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصدرين:

مصادر أولية:

"سوف يتم دراسة تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل البيانات الصادرة عن الجهات المختصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

مصادر ثانوية:

وهي متمثلة في المراجع من كتب ودوريات محكمة ومقالات وندوات علمية ورسائل ماجستير ودكتوراة تناولت موضوع ذات الدراسة، وكذلك المواقع الإلكترونية، وذلك للوصول إلى البيانات اللازمة لتحديد الأثر، وبعد ذلك سوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات التي تدعم موضوع الدراسة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية

تمهيد:

عرفت معايير التقارير المالية الدولية منذ نشأتها اهتماما كبيرا بالأدوات المالية من حيث تقييمها، وعرضها، والاعتراف بها وقياسها وتصنيفها والإفصاح عنها، حيث تلعب المعايير الدولية دوراً حيوياً في تنظيم الممارسات المحاسبية، كما أنها تعتبر كمرشد في تحديد الطرق الأنسب لقياس المعاملات المالية وعرضها والإفصاح عنها، مما يحقق الجودة للمعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير الدولية (حفاصة وفرحات، 2018).

وقد أصبح تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضرورة في كثير من دول العالم وذلك لارتباط تلك الدول بنظام عولمي عالمي يهدف إلى توحيد أسس التجارة العالمية بشكل منظم ومقبول من قبل الجميع (آل عزوي، 2017).

وفيما يلي نستعرض المعايير الدولية من حيث التعريف والنشأة ومجالات التطبيق، والأهداف، والأهمية، والمتطلبات، وواقع تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

تعريف المعايير الدولية:

ويوجد العديد من الدراسات التي عرفت المعايير الدولية، وهي كالتالي:

تعرف المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية بأنها "مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات، بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية غير الحكومية وغير الربحية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها" (Jinadu, et.al, 2016).

نشأة المعايير الدولية للقوائم المالية:

يمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي ظهرت وتطورت خلالها المعايير الدولية إلى مرحلتين قبل سنة 1972 وبعد سنة 1972 وذلك حتى ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية ذلك بحسب ما جاء به صندوق النقد الدولي (2018) (تردايت، 2018):

1. قبل سنة 1972:

حيث كان الاهتمام منصباً حول عقد المؤتمرات والمنتديات والملتقيات الدولية، بهدف تقريب وجهات النظر ومحاولة إزالة أو التقليل من الاختلافات في الممارسات العملية للمحاسبة بين الدول ومن أهم هذه المؤتمرات:

مؤتمرات المعهد الأمريكي للمحاسبين وعقد أول مؤتمر سنة 1949.

مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين وكان أول مؤتمر سنة 1951 وضم 12 جمعية محاسبية أوروبية.

مؤتمرات الاتحاد الإقليمي لمحاسبى آسيا والمحيط الهادي، وكان أول مؤتمر سنة (1972).

2. بعد سنة 1972:

أسفرت المؤتمرات الدولية السابقة عن مرحلة حيث انبثق ميلاد لجنة المعايير للمحاسبة الدولية، وذلك خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة المنعقد في مدينة سيدني الأسترالية، وعليه تأسست لجنة المعايير الدولية سنة 1973 ومقرها لندن وقد تمكنت هذه اللجنة من العمل على إصدار الكثير من المعايير والنشرات التفسيرية والأعمال التنظيمية التي ساهمت في تكوين نظام محاسبي دولي موحد تميزت معلوماته المحاسبية بالنعوية العالية وقد كان الهدف منها النقاش وإيجاد حلول للقضايا المحاسبية، وطرح أفكار في مجال المحاسبة يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير للمحاسبة الدولية الهدف منها خدمة المصالح العامة، وتحقيق القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير، وقد أصدرت اللجنة أول معيار عام 1974 حول الإفصاح عن السياسات المحاسبية، تلقت اللجنة الدعم القوي من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى، وخلال عام 1984 بدأت الاهتمامات الدولية بتوحيد معايير المحاسبة عالمياً، حيث عقدت العديد من المؤتمرات حول عولمة أسواق رأس المال وآليات حماية المستثمرين وكذلك عولمة التقارير المالية، وعليه فقد انضمت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية **IOSCO** إلى اللجنة و عملت على تحويلها إلى هيئة دولية متكاملة مستقلة، كما انضم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB**

مجالات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

تتمحور مجالات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المحاور التالية (المحمادي، 2018):

الشركات المساهمة:

حيث تلتزم هذه الشركات بالقوانين والتشريعات التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الشركات غير المساهمة:

إن تطبيق المعايير الدولية في شركات القطاع الخاص غير المساهمة يكون لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية المحلية والدولية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وفي هذا الخصوص أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعتبر معايير مبسطة تركز على احتياجات هذه المؤسسات.

أهداف المعايير الدولية للقوائم المالية:

يشير هشام (2015) إلى أهداف المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية وهي كالتالي:

توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة.

توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار وتوقيت، وعدم التأكد، بالنسبة لكل من متحصلاتهم النقدية المستقبلية من الفوائد، ومتحصلاتهم النقدية المستقبلية من بيع أو استهلاك أو استحقاق الأوراق المالية أو القرض.

توفير معلومات عن اسم الشركة ومكان تسجيلها وتاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها البيانات المالية، ونبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات الشركة وشكلها القانوني، والموارد الاقتصادية للشركة، والحقوق على هذه الموارد، وتأثير المعاملات والأحداث والظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها.

توفير معلومات عن الأداء المالي للشركة خلال فترة معينة، وعادة ما يستخدم المستثمرون والدائنين معلومات عن الماضي لتساعدهم في تقييم الاحتمالات بالنسبة للشركة في المستقبل.

توفير معلومات عن الإيرادات من العمليات ومكونات هذه الإيرادات.

أهمية المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية:

يشير حفاصة وفرحات (2018) إلى أهمية المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية كالتالي:

توفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة.

التقليل من حالات التلاعب والغش وإدارة الأرباح.

تدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضع المالية للشركة والمؤسسة.

تقديم صورة وافية عن الوضع المالية للشركة من خلال اعتماد القيمة العادلة في تقييم أصول الشركة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين من ناحية متابعة التطورات الحقيقية المسجلة على أموالهم في الشركة.

"تحقيق التناسق في مجال الإبلاغ المالي بين المؤسسات الاقتصادية للدولة الواحدة وفيما بين مؤسسات أكثر من دولة".

"تمكين المُستثمرين وغيرهم من مُستخدمي البيانات المالية من اتخاذ القرارات استنادًا إلى بيانات مُعدة على أساس ثابت وبشكل مستمر".

تسهل "المعايير الدولية من مراجعة وتحليل وتفسير المعلومات المالية بين المؤسسات والدول.

أن المعلومات المالية الشفافة والموثوق فيها التي يتحقق فيها شرط الملاءمة في عنصر الوقت تعزز ثقة المستثمرين وتزيد من معدّلات النمو الاقتصادي".

إدارة فروع الشركات في الخارج بشكل أسهل:

تضمن المعايير المحاسبية توظيف مُختصين ماليين محليين تم تدريبهم وفق نفس المبادئ المحاسبية التي تعمل على أساسها الشركة الأم.

تؤكد معايير المحاسبة تعيين متخصصين في المجال المالي، والذي يتم تدريبهم لاتباع نفس مبادئ المحاسبة للشركة الأم.

خصائص الواجب توافرها في عناصر القوائم المالية وفق المعايير الدولية:

الوضوح وسهولة الفهم:

بحيث يمكن لأي شخص مهما كانت صفته فهمها شريطة أن تتوفر لديه مستوى معقول من المعرفة عن أعمال ونشاط الشركة الاقتصادي، وأن يكون لديه الرغبة في دراسة وتحليل المعلومات بقدر ملاءم من العناية.

الملاءمة (معلومات مفيدة):

ويقصد بها قدرة المعلومات التي تقدمها القوائم المالية في التأثير على القرارات، وحتى تكون المعلومات مفيدة بمعنى الكلمة يجب أن تسمح بتقييم قدرة المؤسسة على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق، وأن تتدفق في الوقت المناسب دون أي تأخير غير مبرر، وكذلك أن يكون من الممكن استعمالها كمدخلات بغرض الحصول على معلومات جديدة يتم على أساسها تقييم التسيير وكفاءة الإدارة.

المصادقية:

بحيث تكون المعلومات التي تقدمها القائم المالية صادقة ومطابقة للعمليات التي وقعت وجرى قياسها وعرضها، ويجب أن يكون إعدادها قد تم بكل إخلاص دون أي خطأ غير مبرر أو تحيز لجهة معينة.

إمكانية المقارنة:

بحيث تسمح لمستخدميها القيام بمقارنات متعلقة بالشركة في وقت واحد وعلى مر الزمن، وكذلك بين الشركة وشركات أخرى في وقت واحد وعلى مر الزمن، وذلك من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء.

متطلبات معايير التقارير المالية الدولية:

الميزانية العمومية (المركز المالي):

حيث تؤثر التقارير المالية الدولية على الطريقة التي يتم من خلالها الإفصاح عن مكونات الميزانية العمومية.

قائمة الدخل الشامل:

يمكن دمج قسمي "قائمة الربح والخسارة" و "قائمة الدخل الشامل" في بيان واحد، ويمكن تقسيمه الى قائمة الربح والخسارة، وقائمة الدخل الشامل.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعرف حقوق الملكية بانها الالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه صاحب المنشأة او الشركاء، ويتم اعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق اصحاب المنشأة خلال الفترة او السنة المالية.
قائمة التدفقات النقدية:

حيث يتم توضيح وتفصيل التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية.

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تلعب الحكومات دورا كبيرا في تمكين الاقتصاد من جذب التدفقات الاستثمارية كما ان من الواجه الهامه لدور الحكومات في هذا المجال هو توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة وكذلك تهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة والمحفزة للاستثمار الاجنبي بالشكل الذي يخدم مصالح الاقتصاد الوطني، ويشير تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / الأونكتاد، أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى عربياً والسادسة والعشرين عالمياً من حيث الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر. ويعود السبب في ذلك لأسباب كثيرة أهمها تشريع قوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية واستقطاب وإزالة العوائق التي تحول دون دخولها إلى السوق المحلي وخاصة في البنوك والعقارات والاتصالات (خطاب، 2016)، وفي هذا المبحث سوف نستعرض الاستثمار المباشر من حيث المفهوم، والنشأة، والأهداف، والأشكال، والمحددات، والنظريات المفسرة.

مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يوجد العديد من الدراسات التي وضحت مفهوم الاستثمار الأجنبي، وهي كالتالي:

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثماراً ثابتاً مثل ملكية الممتلكات، أو استثماراً متغيراً كالأسهل الممتازة والسندات، وللتبسيط بشكل أكثر، ممكن أن نعرف الاستثمار بأنه "جزء من الادخار يتم توظيفه في شيء ما على أمل الحصول على الربح" (الديبان، 2019).

ويقصد بالاستثمار الأجنبي حسب تعريف كل من صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه "الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها مقومون في دولة أخرى، وقد تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات المشروع وقدراته" (Mahmood, 2018).

البدايات الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر:

مر الاستثمار الاجنبي المباشر بمراحل عديدة ابتداء من عام 1764 حيث المشروعات الصغيرة الحرفية وهي عبارة عن ورش عمل صغيرة قام التجار بتكوينها لتتطور وتصبح بعد ذلك صناعات كبيرة ونشأت معها المدن الصناعية التي نشأت معها الحماية الصناعية ومثال ذلك شركة سنجر للخياطة وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم استثمارات الشركات الى

أوروبا الغربية، ولقد كان توجه هذه الشركات للاستثمار دولياً إذ نجد أن حصة كل من أوروبا الغربية وكندا من الاستثمارات ارتفعت من 45% إلى 60% من مجمل الاستثمارات للمدة ما بين، 1950-1968 بالمقابل نرى أغلبها على القطاع الصناعي حيث بلغت حصته نحو 32% من مجموع الاستثمارات لعام 1950 ليصل بعد ذلك إلى 41% عام 1986، تركزت الاستثمارات الأجنبية في بلدان دون أخرى، إذ نرى أن الاستثمارات الأمريكية اتجهت نحو أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا، أما الاستثمارات البريطانية فقد توجهت نحو دول الكومنولث واتجهت الاستثمارات الفرنسية لتعمل عملها نحو الشعوب الناطقة بالفرنسية، كل هذه الاستثمارات تركزت على إنتاج وتصدير المواد الخام (البترول والمعادن والزراعة) إذ استحوذ البترول على ما نسبته 41% عام 1961 من مجموع الاستثمار الأمريكية المباشرة في الدول النامية وعلى ما نسبة 52.2% من مجموع الاستثمارات الفرنسية (Seid, 2018).

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن التعرف على أهداف الاستثمار الأجنبي من خلال تحديد شكل هذا الاستثمار ويشير منتاني وناجي (2017) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ إحدى الحالات التالية:

مثال على الملكية المطلقة لمشروع اقتصادي من خلال إنشاء شركة جديدة في البلد المضيف أو فرع لشركة أو مصنع مرتبط بالشركة الأم، مما يفرض سيطرة فعالة كاملة على الإدارة والتنظيم (متعدد الجنسيات).

حالة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر مع استثمار وطني خاص أو عام وهنا تكون إدارة المشروع الاستثماري مشتركة إما بشكل متساوي أو غير متساوي.

استخدام الأرباح غير الموزعة للمستثمر الأجنبي من خلال إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار المشترك:

وهو أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً، وهو عبارة عن اتفاق طويل الأجل يجمع بين طرفين مستثمرين (أحدهما محلي والآخر أجنبي) حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك جزء من مشروع خاص أو عام، وقد تكون المشاركة إما بحصة من رأس المال أو عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة.

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي بالدولة المضيف، وهذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة للسماح للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً بعد أن كانت أكثر تردداً لقبول هذه الاستثمارات وذلك راجع للتخوف من التبعية الاقتصادية، وما ينجز عنها على المستوى المحلي والدولي.

مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين طرفين الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عاماً أم خاصاً، يزود الطرف الأول بموجبه الطرف الثاني بمكونات منتج معين (طائرة، سيارة، ...) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً. عمليات الاندماج أو التملك:

شهدت هذه العمليات تزياداً كبيراً في الفترة الأخيرة فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يقوم المستثمر الأجنبي بشراء شركات أو الاندماج مع شركات أخرى قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان تحقيق اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة أعلى الارباح الممكنة، تتطلب من هذا الاستثمار ان يأخذ بنظر الاعتبار المحددات او القيود او العقبات التي تؤثر في تحقيق تلك الأهداف، ويمكن توضيح أبرز تلك المحددات بالآتي (متناني وناجي، 2017):

كلفة عناصر الإنتاج خاصة اجور قوة العمل، فحينما تكون هذه الكلفة عالية تكون عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار وبالعكس حينما تكون هذه الكلفة واطئة تؤدي الى تشجيع هذا الاستثمار.

انتاجية عنصر قوة العمل فإذا كانت هذه الانتاجية عالية تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة.

معدلات النمو الاقتصادي، فحينما تكون هذه المعدلات عالية تؤدي الى تحفيز هذا الاستثمار وحينما تكون هذه المعدلات منخفضة تكون غير محفزة على هذه الاستثمار، فضلا عن ذلك فإن توفير بنية تحتية لازمة للاستثمار كالمطرق والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء تشكل عامل تحفيز لهذا الاستثمار، وضعف هذه البنية يشكل عامل تقييد له.

ارتفاع معدلات التضخم يمثل معيقاً للاستثمار الاجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا التضخم مرغوباً يكون مشجع لهذا الاستثمار.

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الحقيقي في تحليل تطور نظرية التبادل الدولي، ومن أهم روادها آدم سميث ودافيد ريكاردو، وجون ستوارت ميل وغيرهم الذين كان لهم الفضل في ذلك تبعا للنظريات الميزة النسبية، الميزة المطلقة، القيم الدولية، وكامتداد لنظرية "الميزة المطلقة"، قام انتقاده لنظرية الميزة النسبية لآدم سميث، ومبدأ الميزة النسبية ينص على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبياً (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً من البلاد الأخرى)، وبالتالي مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول هذا من جهة،

ومن جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في مضمون النظرية. لكن هذه النظرية بشكل عام، لاقت انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي (بوفتح، 2016):

اعتمادها على فرضية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مع أنه واقعيًا هناك لحركية انتقالها وخاصة حركية رأس المال.

الطابع السكاني الذي تميزت به بحيث تم اعتبار أن الميزة النسبية ثابتة، والواقع أثبت عكس ذلك بحيث قد نجد دولة حاليًا بالميزة النسبية ومستقبلًا يحتمل أن تفقدها.

الغموض التي اكتنفها من حيث إنها لم توضح أسباب اختلاف هذه الميزة المختلفة وعدم تمكنها من تقدير نسبة التبادل الدولي. برزت واقعيًا كنظرية مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي، ولم تجسد لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيًا: نموذج Hecksher-Ohlin:

لقد ساهم نموذج **Hecksher-Ohlin**، الخاص بالتجارة الدولية في بناء قاعدة للتحليل الأولية للاستثمارات الدولية، إذ تتلخص مساهمة هذا النموذج في كون أن الدول تتبادل المنتجات بناءً على مزاياها النسبية المتعلقة أو الناجمة عن مخصصات عوامل الإنتاج فيما بينها، حيث يتخصص كل بلد في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة استخدام عامل الإنتاج الأكثر وفرة لديه نسبيًا ومع مرور الوقت، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أثمان عوامل الإنتاج بين كل بلد، إذ لا يكون أي وجود للاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال دوليًا وعلى إثر ذلك، فإن الموقع الجغرافي الخاص بالشركة (والذي يرتبط بتوفر مخصصات معينة لعوامل الإنتاج) هو الذي يحدد مدى وجود الميزة النسبية من عدمه. (Seid, 2018).

ثالثًا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات الفوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات الفوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ القرارات الاستثمارية فإن الشركات بين الفوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم وافتراض أن التكلفة الحدية متساوية فهنا وجد حافز الاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم (بوفتح، 2016).

رابعًا: نظرية دورة حياة المنتج:

يعد نموذج دورة حياة المنتج والذي طوره الاقتصادي **Vernon** سنة 1966 التفسير الديناميكي الأول للعلاقة بين التجارة والاستثمار المباشر، وذلك بمزج عناصر وأفكار الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الدولي في نفس الوقت، بحيث دمجت منهجية البحث هاته العامل التكنولوجي في نظرية التدخيل أو التوطن (**Theory of Location**)، وتعد نظرية دورة حياة المنتج كان قد رسمها **Hirsch** (1965) أو قبل أن يلخصها **Vernon** سنة 1966 حيث قدمت النظرية أو لا تحليل شاملًا لتدويل الإنتاج على مراحل متتالية.

فبادماجها للعوامل المهمة، التي تسمح بشرح توطين الشركات ذات التفوق التكنولوجي في الخارج، فإن لهذه النظرية الفضل في التنبؤ وتبيين التوطن في الخارج أولاً باتجاه البلدان "المقلدة الأولى" ثم باتجاه البلدان "المقلدة المتأخرة" حيث تركز هذه النظرية على فكرتين أساسيتين (عبد القادر، 2014):

إن حياة منتج ما تخضع إلى دورة (تتغير بحسب نوع المنتج) وذلك من ظهوره إلى زواله.

للدول المصنعة احتكار تكنولوجي (ناجم أساساً عن نفقات عمليات البحث والتطوير كما لها أيضاً ميزة ذات بعد استراتيجي).

خامساً: نظرية عدم كمال السوق

يعد **Hymer** (1960) أول من نوه بوجود "مزايا خاصة" يمكنها السماح للشركة بتجاوز المخاطر والتكاليف الملازمة لتدويل نشاطها الإنتاجي في بلد أجنبي معين. فبالوطن في الخارج، تخوض الشركة في محيط جديد حيث تكون عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف وكذا لمصادفات اقتصادية واجتماعية سلبية، فعند ذلك يكون للشركة في توطين فرع إنتاجي في الخارج إمكانية التصدير أو تأجير ميزتها لمنتج أجنبي أو الخيار في الاستغلال عن طريق منح الرخصة، ويحصى **Hymer** الدوافع والاعراض الاقتصادية التي من شأنها تحفيز شركة ما على التوطن في الخارج والإنتاج بشكل مباشر عوضاً عن منح رخصة الإنتاج، وذلك كما يلي (عبد القادر، 2014):

ميزة الشركة الصعبة التحديد والتعريف وبالتالي المستحيلة البيع.

حالة عدم التأكد من عملية تحديد سعر بيع الميزة والمتعلقة بصعوبة حساب المداخل المحسومة أو المتوقعة عن تلك الميزة.

صعوبة التفاوض على سعر بيع الميزة ما بين الطرفين.

بالتوطن تكون الشركة على اتصال مباشر بالسوق الأجنبي وبالتالي تحصل على كافة المعلومات التي تسمح بتحديث منتجاتها وإيداع منتجات جديدة قصد تعزيز وضعها التنافسي.

3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تمهيد:

في عام ١٣٧٩ م أصدرت المملكة العربية السعودية قانون الاستثمار الأجنبي الذي ينص على ألا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني عن 51% من إجمالي التمويل، وفي عام 1383 تم إصدار نظام آخر يتميز بالعديد من الحوافز المشجعة. استثمار رأس المال الأجنبي. أهم فائدة في المملكة أنها تحصل على نفس مزايا رأس المال الوطني الواردة في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية. من خلال مساهمته في التطوير التقني، إضافة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تهيئة الاقتصاد الوطني للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال مساهمته في التطوير التقني. تشجيع نقل الابتكارات التكنولوجية إلى المملكة وإبراز بعض أهم مزايا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المحلي بشكل عام: (الديبان، 2019):

انتقال أحدث التقنيات التكنولوجية إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات الجذب الاستثماري.

رفع من الكفاءة للمهارات الفنية والإدارية للأيدي العاملة والقوى البشرية في المملكة.
توفير عنصر رأس المال، لاسيما في الدول التي ينخفض لديها مستوى الادخار المحلي.
زيادة فرص تشغيل العاطلين عن العمل.
انتاج سلع ذات جودة عالمية وببدائل مختلفة، مما يساهم في رفاهية المواطن.
زيادة التنافس بين الشركات الوطنية، لتضاهي هذه الشركات الأجنبية.

محفزات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

تحتوي العديد من القطاعات الاستراتيجية في المملكة على مزايا نسبية عالية تحفز بدورها جذب الاستثمارات الأجنبية لديها، حيث تحتل المملكة المرتبة الـ 23 ضمن الاقتصادات الخمسة والعشرين الأكبر في العالم، كما حصلت المملكة العربية السعودية عام 2017 م على المركز 30 ضمن 137 دولة في التصنيف العالمي للتنافسية وفقا لتقارير منتدى الاقتصاد العالمي، وتقسم أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة على النحو التالي (الديبان، 2019):

أولاً: الحوافز الأساسية المباشرة:

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم عوامل الجذب الاستثماري، حيث تتميز المملكة بوجود درجة عالية من الاستقرار السياسي والأمني وانخفاض معدل الجريمة فيها إلى حدود متدنية كما تتميز المملكة بوجود اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، حيث تعتبر المملكة وفقا لمعيار درجة الانفتاح الاقتصادي (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي) من أكثر دول العالم انفتاحا، الأمر الذي يجعل المملكة سوقاً جاذبة للاستثمار الأجنبي.

ثانياً: الحوافز التشريعية والضريبية للمستثمر الأجنبي:

تسعى المملكة العربية، لمنح العديد من الامتيازات الضريبية لعدد من المناطق التي فيها نموا اقتصادياً ضعيفاً، وذلك كمحفز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعطيها امتيازات لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع، وتشمل الحوافز الضريبية عدة مزايا أخرى نذكر منها:

خصم 50 % من إجمالي التكاليف السنوية لتدريب القوى العاملة.

خصم 50 % من أجور القوى العاملة السعودية سنوياً.

خصومات إضافية لمن يزيد رأس مال استثماره عن قيمة المليون ريال سعودي، وإذا ما تم توظيف أكثر من خمسة مواطنين من السعوديين، بشرط تعاقد من عام وأكثر في مختلف الوظائف الإدارية والفنية.

ثالثاً: الحوافز التنظيمية والمالية للاستثمار الأجنبي:

تأسيس الهيئة العامة للاستثمار السعودية **SAGIA** لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الأجانب، والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية الأخرى لتوحيد الجهود.

الملكية للشركات والأراضي بنسبة **100 %** للأجانب.

لا يوجد قيود على إعادة تحويل رأس المال.

لا توجد ضرائب على الدخل الفردي، الضرائب على الشركات الأجنبية **20 %** على الفوائد.

إمكانية ترحيل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.

للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل:

دور المعايير الدولية في تعزيز جودة التقارير المالية لجذب الاستثمارات:

تعزيز إمكانية المقارنة بين المؤسسات الاستثمارية وجذب مزيد من الاستثمارات.

بناء بيئة صديقة للمستثمر التي تساهم في ثقة المستثمرين في المؤسسات الاستثمارية من خلال تحسين الشفافية.

مواصلة تطوير وبناء أسواق رأس مال قوي وكفاء.

تقليل كلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسات المحلية.

جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع استثمارها.

تعزيز إمكانية المقارنة والشفافية في البيانات المالية.

تقليل تكاليف المعلومات من قبل معدي ومستخدمي المعلومات المالية لإمكانية المقارنة بين المؤسسات.

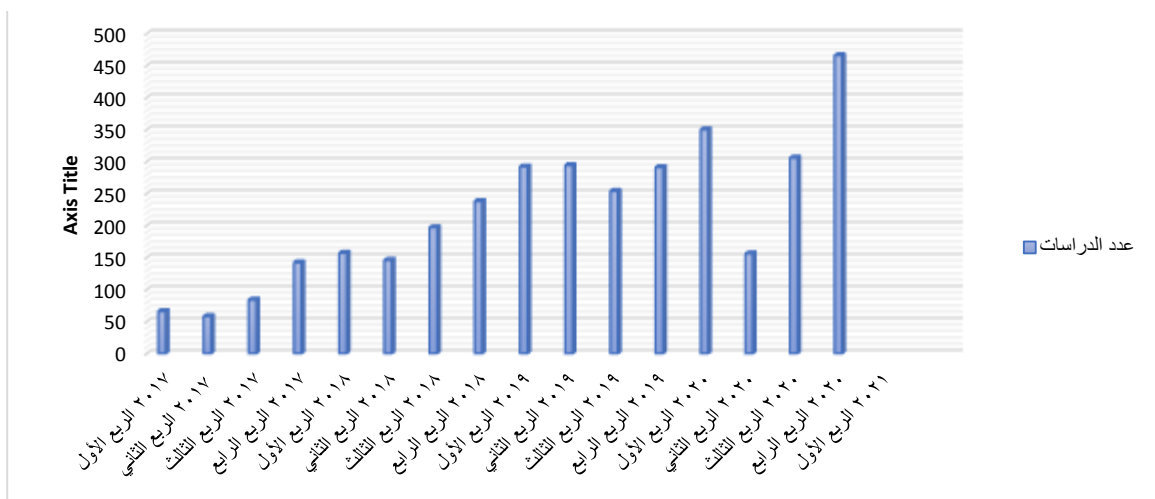
تسهيل الاستثمار من أجل اتخاذ قرارات رشيدة، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المؤسسات للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية.

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في الفترة (2017-2021):

تنفذ المملكة العربية خطياً طموحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ضمن "رؤية 2030"، الأمر الذي أدى إلى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة إلى 5.5 مليار دولار بزيادة 2.3 في المئة خلال عام 2020، في أعلى تدفقات سنوية منذ عام 2016 عندما سجلت (7.46 مليار دولار) (المنصة الوطنية الموحدة، 2021)، كما أعلنت وزارة الاستثمار صدار 306 ترخيص استثماري خلال الربع الثالث من عام 2020، بزيادة سنوية بلغت 21% وزيادة ربع سنوية بلغت 96%.

فيما شهد الربع الثالث انتعاشاً سريعاً في عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المرخصة الجديدة في المملكة مقارنةً بالربع الثاني، وحقق الربع الثالث زيادة سنوية في كل شهر على حدة، مسجلاً أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية في شهر سبتمبر، والشكل التالي يوضح عدد المشاريع الأجنبية خلال الأعوام (2017-2021):

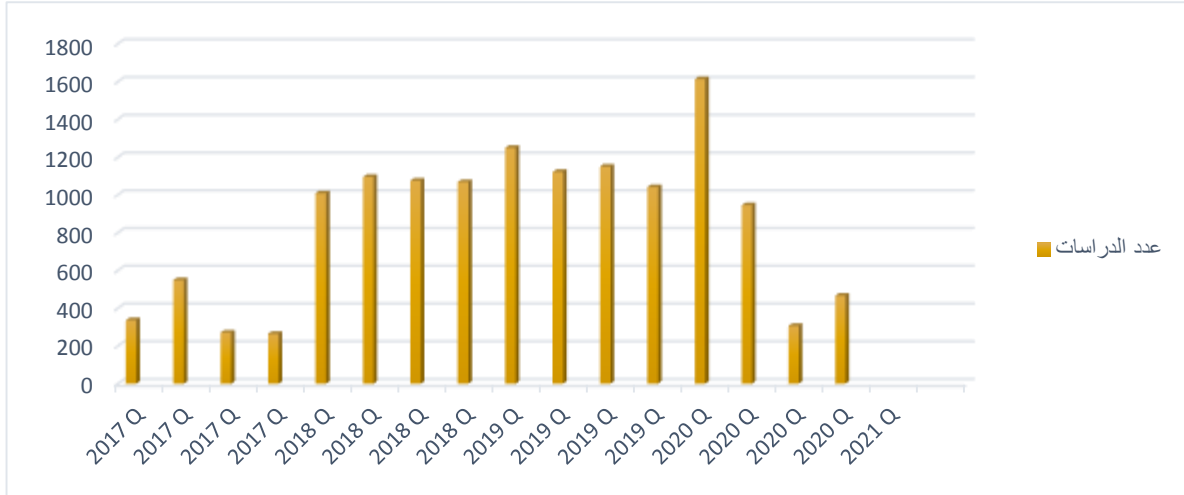
الشكل رقم (1) عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام 2017-2021



المصدر: وزارة الاستثمار (2020) وجريدة الشرق الأوسط (2021).

ووفقاً لأحدث البيانات التي نشرتها وزارة الاستثمار السعودية فقد ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بشكل ملحوظ خلال السنوات السابقة، وخلال العام 2021 جذبت السعودية استثمارات من الدول الأجنبية بشكل مباشرة والذي بلغ نحو 51.9 مليار ريال "13.8 مليار دولار" خلال الربع الثاني 2021، مقابل 3.1 مليار ريال "826 مليون دولار" خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مرتفعة 1574 في المائة بقيمة 48.8 مليار ريال "13 مليار دولار"، ووفقاً لتحليل وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، استند إلى بيانات البنك المركزي السعودي "ساما"، يعد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى السعودية خلال الربع الثاني 2021، أعلى قيمة على الإطلاق وفق البيانات المتاحة، ويقارب الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى السعودية خلال الربع الثاني من العام الجاري ما تم جذبته خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة "2019 و2020 و2018"، حيث بلغت قيمته 15.9 مليار ريال في 2018، و17.1 مليار ريال في 2019، و20.2 مليار ريال في 2020 (عبد الله، 2021) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام (2017-2020)
(مليون دولار أمريكي)



4.2 الدراسات السابقة:

1.4.2. الدراسات السابقة العربية:

1. دراسة رزق وحليم (2021) بعنوان: " بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030".

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، وأثر تعزيز بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتصاد السعودي وفق رؤية 2030. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام نظام تحليل التقارير الاقتصادية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الأعمال وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة كما ان هناك علاقة قوية بين هذه الاستثمارات ومعدلات النمو والبطالة والإنفاق على التعليم.

2. دراسة الفضلي (2021)، بعنوان: " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المحاسبة المالية في المؤسسات الكويتية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS في الشركات الكويتية، والكشف عن الدور الذي تقوم به المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS في جودة المحاسبة المالية في الشركات الكويتية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن استخدام المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية لها تأثير إيجابي على جودة المحاسبة المالية في الشركات الكويتية،

ويسهم الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية إلى سهولة تحليل وتفسير المعلومات والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، يسهم تبني المعايير الدولية للتقارير المالي **IFRS** إلى تحسين جودة معلومات التقارير المالية.

3. دراسة فرج (2021)، بعنوان: " دراسة تحليلية لانعكاسات الجوانب المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تحسين الأداء المالي للشركات".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الجوانب المحاسبية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتحسين الأداء المالي للشركات، وتحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي الناتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتحسين الأداء المالي للشركات، وتحديد العلاقة بين التجنب الضريبي الناتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتحسين الأداء المالي للشركات، وتحديد العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين تحسين الأداء المالي للشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الاستقرائي، حيث تم استخدام نظام تحليل أدبيات الدراسات السابقة التي بحثت في ذات السياق. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن هناك علاقة بين قيام الشركات بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتحسين الأداء المالي لها، وقيام الشركات بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سوف ينتج عنها بعض الجوانب أو التأثيرات المحاسبية.

4. دراسة يونس (2021)، بعنوان: " تأثير تغيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تغيرات القياس والإفصاح المحاسبي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، والتعرف على تأثير التغيرات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة خصائص المعلومات المالية، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن هناك تأثير لتغيرات الإفصاح المحاسبي في معايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، ولا يوجد تأثير لتغيرات القياس في معايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، وإن تغيرات القياس المحاسبي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تؤثر على القرارات مستخدمي المعلومات المالية، وتتأثر قرارات مستخدمي المعلومات المالية بتغيرات الإفصاح المحاسبي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتتأثر قرارات مستخدمي المعلومات المالية بخصائص المعلومات المالية بسواء كانت هذه الخصائص أساسية أو داعمة.

5. دراسة عون وحمدان (2019)، بعنوان: " انعكاس تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على النسب المالية ومؤشرات الأداء".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وخصائص وأهمية وأهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل عام والنظام المحاسبي الموحد المعتمد في البيئة العراقية، والتعرف على النسب المالية وبيان اختلاف نتائج النسب المالية بين القوائم المالية المعدة على أساس المعايير والقوائم المالية المعدة على أساس النظام المحاسبي الموحد، وتحليل نتائج الاختلاف وأهميتها لمتخذي القرارات.

وإن نتائج النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات من خلا تحسين قابلية مقارنة نتائج النسب المالية مع نسب القوائم المالية للأسواق العالمية، وإن نتائج النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي أكثر واقعية من النسب المستخرجة بموجب النظام المحاسبي الموحد وذلك لاعتماد المعايير الدولية على أساس القيمة العادلة وتضمين القوائم المالية انخفاض قيمة الأصول عند حدوثها.

6. دراسة العتيبي (2019)، بعنوان: " قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية".

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية، وتحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتقويم المناخ الاستثماري في السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام تحليل المؤشرات الاقتصادية للاستثمارات في السعودية للفترة الزمنية من عام 2000م إلى عام 2015م. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن تبني السعودية سياسة تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، سجل معدل نمو الناتج المحلي السعودي كمؤشر لتقويم المناخ الاستثماري في السعودية تطوراً ملحوظاً للفترة المالية من عام 2000م إلى عام 2015م.

7. دراسة ترديت (2018)، بعنوان: " تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على وضع تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية كما في 2017، وإلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في تبني المعايير الدولية واقتراح بعض الحلول، ومدى العلاقة بين التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وبعض المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن المعايير الدولية للتقارير المالية تلعب دور هام ورئيسي في تسهيل المقارنة بين البيانات المالية في أنحاء العالم وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات والشركات متعددة الجنسيات، وتبني المعايير الدولية للتقارير المالية يلعب دور إيجابي في جلب الاستثمار الخارجي كما يسهل الحصول على التمويل من المؤسسات والمنظمات الدولية التي صارت هي أيضاً تعتمد هذه المعايير.

8. دراسة رشوان (2016)، بعنوان " دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، وبيان دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الحد من عدم تماثل معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، والمساهمة في معرفة دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح عن محتوى التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لها دور كبير في جودة معلومات التقارير المالية مما أثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية،

وإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) دور فعال في الحد من عدم تماثل معلومات التقارير المالية مما أثر على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ويوجد دور للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية مما أثر بشكل أفضل على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

9. دراسة (سلامة، 2019) بعنوان: " دور معايير التقرير المالي الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة تأثيرية (علاقة سببية) بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن تبني معايير التقرير المالي الدولية لم يؤثر جوهرياً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تشير النتائج إلى أن هناك تأثير إيجابي معنوي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي - أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة - إلى مصر، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن هناك تأثير سلبي معنوي لمخاطر السياسية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

10. دراسة (عبد الباقي، 2018) بعنوان " دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية "

هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية من وجهة نظر المستثمرين، وقد تم تصميم قائمة استقصاء لاختبار فرض الدراسة. وتم توزيع قوائم الاستقصاء على عينة مكونة من 51 مستثمر، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

2.4.2. الدراسات السابقة الأجنبية:

1. دراسة لين وآخرون (Lin, et. al., 2019): بعنوان: " Relative effects of IFRS adoption and IFRS convergence on financial statement comparability "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على قرارات المستثمرين في الشركات في ألمانيا. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام نظام تحليل التقارير المالية للفترة المالية من عام 2008م إلى عام 2018م. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على قرارات المستثمرين في الشركات، وإن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يعمل على تشجيع المستثمرين للاستثمار في الشركات في ألمانيا.

2. دراسة يوسف إنجاد وآخرون، (2018) YOUSEFINEJAD, et. al., " The Mediating Effect of Information Asymmetry on IFRS and Foreign Direct Investment

هدفت الدراسة إلى مدى تأثير عدم تناسق المعلومات على العلاقة بين اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول رابطة آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا). ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام نظام تحليل التقارير المالية لسنة دول من دول رابطة آسيان للفترة المالية من عام 2001م إلى عام 2016م. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى عدم تناسق المعلومات له تأثير كبير في العلاقة بين اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو عامل محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدولة، وإن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تعمل على الحد من عدم تناسق المعلومات وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. دراسة جينادو وآخرون، (2016) Jinadu, et. al., " IFRS adoption and foreign direct investment: Evidence from Nigerian quoted firms

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الاستبانة كأداة رئيسية في جمع بيانات الدراسة من الباحثين، وكان مجتمع الدراسة عبارة عن مستخدمي التقارير المالية السنوية في نيجيريا، وكما بلغت عينة الدراسة (165) مبحوث. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قد أثر بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا، واعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي مرتبط بشكل إيجابي وكبير بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويوجد تأثير بشكل كبير للمستثمرين الأجانب على الشركات المدرجة التي اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نيجيريا.

4. دراسة آديتولا وآخرون، (2014) Adetula, et. al., " International financial reporting standards and foreign direct investment in Nigeria

هدفت الدراسة إلى التأكد من تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم نظام التقارير المالية الصادرة مجلس التقارير المالية في نيجيريا (FRCN) في نيجيريا. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأنه كلما طالت مدة استخدام الشركات للمعايير الدولية للإبلاغ المالي زاد الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن تصور مديري الأعمال ومعدّي البيانات المالية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يشير إلى استعدادهم لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

5. دراسة شين وآخرون، Chen, et. al., (2014)، بعنوان: " Convergence of accounting standards and ".foreign direct investment

هدفت الدراسة إلى تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددهم (30) دولة وذلك للفترة المالية من عام 2000م وحتى 2005م. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية يعتبر من الأولويات الأساسية لإعداد التقارير المالية، وإن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوجد تأثير لانخفاض تكاليف لاستثمار الاجنبي بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

6. دراسة (Musaha et al, 2020)

هدفت هذه الدراسة لفحص تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وقد قامت هذه الدراسة بالتركيز على البلدان الإفريقية التي اعتمدت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقط على عكس الدراسات السابقة التي قارنت بين البلدان التي اعتمدت تلك المعايير والبلدان التي لم تعتمد بعد، وذلك لتحديد ما إذا كان التبني قد أدى إلى تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تظهر النتائج أن الدول الإفريقية التي ترغب في تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تحسن نوعية بيئة إعداد التقارير الخاصة بها من خلال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

7. دراسة (Yousefi Nejad et al, 2018)

هدفت هذه الدراسة لتحقيق من العلاقة السببية بين تبني المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الآسيوية خلال الفترة من 2001 إلى 2016. تؤكد نتائج هذه الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ووجود علاقة إيجابية معنوية لاعتماد IFRS على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

8. دراسة (Akpomi & Nnadi, 2017)

هدفت هذه الدراسة للتحقق من تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، ولتحقيق ذلك تم اعتماد عينة من 48 دولة في أفريقيا وتبين من تطبيق نموذج الانحدار وجود تأثير إيجابي لاعتماد تلك المعايير على تدفق الاستثمارات الأجنبية في الدول الإفريقية عينة الدراسة.

3. منهجية الدراسة

1.3. المنهجية المستخدمة:

سيعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فسيتم فيه استخدام المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج قياسي يعبر عن اثر تطبيق منهجية ال **IFRS** على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الربع الأول 2015 إلى الربع الرابع من العام 2021 م.

2.3. مصادر جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة من خلال المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

المراجع العربية والأجنبية من كتب ودوريات محكمة ومقالات وندوات علمية وأوراق علمية تناولت تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق تداول من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للسوق، والتي تم اعتمادها من قبل المراجع الخارجي وتم نشرها والتي تخص الفترة المالية من 2017 إلى 2021، وذلك للوصول إلى البيانات اللازمة للتعرف على تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

نموذج الانحدار ومتغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

فما يلي الشكل القياسي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وتوصيف المتغيرات المستخدمة فيه:

$$LY = c + b1*x1 + b2*Lx2 + b3*Lx3 + b4*x4 + b5*Lx5 + b6*Lx6 + b7*Lx7 + b8*Lx8 + ui$$

حيث:

LY = اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالسوق السعودي المصدر "التقرير الشهري للسوق المالية السعودية".

X1 = متغير وهمي يعبر عن تطبيق منهجية **IFRS** في المملكة العربية السعودية حيث يأخذ القيمة 0 للفترة قبل الربع الأول من العام 2017 والقيمة 1 اعتباراً من الربع الأول من العام 2017 أي بعد تطبيق المنهجية.

X2 = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الكمية المتداولة المصدر "التقرير السنوي الإحصائي للسوق المالي السعودي"

X3 = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الصفقات المتداولة "التقرير السنوي الإحصائي للسوق المالي السعودي".

X4 = اتفاقية إعادة الشراء "النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي".

X5 = اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود "النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي".

X6= اللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي العام "النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي"

X7= اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي "النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي".

X8= اللوغاريتم الطبيعي للمؤشر العام تاسي "النشرة الإحصائية للسوق المالية السعودية".

3.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

سيتم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics).

ستعتمد الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

اختبار سكون السلسلة- جذر الوحدة (Unit Root Test).

في هذه الخطوة نتأكد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الدراسة مستقرة وبالتالي خالية من وجود جذر وحدة وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة تقدير انحدار زائف، ويتم تحليل سكون السلاسل الزمنية من خلال ثلاث اختبارات (اختبار ديكي وفولر، ديكي وفولر المطور، فيلب بيرون) وأشهرها اختبار ديكي وفولر المطور **Augmented Dickey - Fuller**، ومن أسباب عدم استقرار السلاسل الزمنية تأثير قيمة المشاهدات في السلاسل الزمنية بنزعة الاتجاه العام، أو التغيرات الموسمية، أو التغيرات الدورية، أو التغيرات العشوائية والعرضية، ويتم معالجة هذه المشاكل من خلال تحويل البيانات إلى بيانات ساكنة، وذلك باستخدام أحد طرق التحويل (تحويل البيانات إلى معدل تغير من فترة إلى الفترة التالية كنسبة مئوية، إضافة اللوغاريتم، الجذر التربيعي).

وإذ لا بد توفر شرط استقرار السلاسل الزمنية لتقدير النموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**، سوف نقوم بإجراء اختبار ديكي وفولر المطور في برمجية **Eviews** لاختبار وجود مشكلة جذر الوحدة في سلاسل متغيرات الدراسة، وفيما يلي نتائج هذا التقدير وفق برمجية:

- فرضيات اختبار سكون السلاسل الزمنية وفق منهجية **ADF**:

H0: $\phi \neq 0$ Series is non-Stationary

H1: $\phi = 0$ Series is Stationary

من الجدول أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودانت أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية اختبار **ADF** عند مستوى دلالة 10% وعليه فإننا لم نستطع قبول الفرض العدمي **H0** القائل بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة غير مستقرة ونقبل الفرض البديل **H1** القائل باستقرار السلاسل الزمنية وبالتالي يمكننا استخدامها لتقدير النموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية **OLS** دون الخوف من الوقوع في مشكلة تقدير انحدار زائف، وهي الخطوة القادمة.

- السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات مستقرة عند المستوى عند مستوى دلالة 1% و 5% و 10%، حيث نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم القائل بأن السلاسل الزمنية مستقرة ويمكن استخدامها في تقدير النموذج القياسي.

مصفوفة الارتباط:

تقيس مصفوفة الارتباط درجة ارتباط الخطي بين المتغيرات بحسب معامل ارتباط بيرسون حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط بين الـ ٠ والـ ١ الصحيح، فإذا كانت قيمة معامل الارتباط بين الـ ٠ والـ ٠,٣ نقول بأنه لا توجد علاقة ارتباط، وإذا كانت القيمة بين ٠,٣ والـ ٠,٥ نقول بأن يوجد ارتباط ضعيف وإذا كانت قيمة المعامل بين ٠,٥ و ٠,٧٥ نقول بأنه يوجد ارتباط متوسط وإذا كانت قيمة معامل الارتباط أعلى من ٠,٧٥ نقول بوجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين.

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معاملات (معاملات) نموذج الانحدار الخطي، طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعطي أقل مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع، حيث تدرس هذه الطريقة العلاقة بين متغير تابع ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة، بحيث تعطي هذه الطريقة أفضل خط مستقيم يمكن توفيقه لمتغيرات النموذج بمعنى أنها تعطي أقل مجموع مربعات رأسية لانحرافات كل مشاهدة عن الخط المستقيم في الرسم، ويتضمن ذلك تصغير مجموع مربعات الخطأ (البواقي) إلى أدنى حد ممكن، مع العلم بوجود سكون السلاسل الزمنية (Stationary) قبل البدء بعملية التقدير. هذا وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة والمراد تحليلها.

وسيتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لإيجاد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

اختبارات التأكد من صلاحية النموذج المقدر:

بعد تقدير النموذج القياسي نتأكد من صلاحيته وخلوه من مشاكل التقدير الشهيرة وهي كما يلي:

اختبار t للمعنوية الجزئية للمعاملات:

يقيس هذا الاختبار المعنوية الجزئية لكل معلمة من معاملات النموذج المقدر ومنه يتحدد إن كان المتغير له أثر ذي دلالة إحصائية على المتغير التابع أم لا، وذلك من خلال اختبار t ومقارنة القيمة المحسوبة للاختبار بالقيمة الجدولية له فإذا ما كانت أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة المعتمد (1% أو 5% أو 10%) فإننا نرفض الفرض العدم نقبل الفرض البديل، وفيما يلي فرضيات الاختبار:

لا توجد علاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل $H_0: \beta_1, \beta_2 = 0$

توجد علاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل $H_{10}: \beta_1, \beta_2 \neq 0$

اختبار F للمعنوية الكلية للنموذج:

يقيس هذا الاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر ويحدد فيما إذا كان هذا النموذج ككل صالح للتفسير ومعنوي أم غير معنوي، وفيما يلي فرضيات هذا الاختبار:

$$\beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 = H_0: \beta_1$$

$$H_1: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 \neq 0$$

اختبارات مشكلة الارتباط التسلسلي:

إن وجود مشكلة الارتباط الذاتي يمثل انتهاك لأحد الفروض الإحصائية للانحدار الخطي، وهي من أن أكثر المشاكل شيوعاً في بيانات السلاسل الزمنية، ويقصد بالارتباط الخطي من الدرجة الأولى ارتباط بين الخطأ العشوائي في الفترة الحالية t مع الخطأ العشوائي في الفترة السابقة $t-1$ ، ويقاس الارتباط الذاتي بمعامل يسمى ρ ، ويأخذ قيمه بين -1 و $+1$ ويضعف الارتباط الذاتي كلما كانت قيمة المعامل ρ قريبة من الصفر، ويمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال الاختبارين التاليين:

أولاً: اختبار دوربن واتسون **D.W**:

ويوضح هذا الاختبار فيما إذا كان النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أم لا، وهو من أكثر الاختبارات شيوعاً وأسهلها استخداماً، ومن أهم شروط تطبيق اختبار دوربن واتسون وجود ثابت في النموذج القياسي المقدر، وأن يكون الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وألا يحتوي النموذج المقدر على متغيرات متباطئة للمتغير التابع كأحد المتغيرات المستقلة. وعدم وجود مشاهدات مفقودة وألا يقل حجم العينة عن 15 مشاهدة، وفيما يلي فرضيات هذا الاختبار:

$$H_0: \rho = 0$$
 لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي

$$H_1: \rho \neq 0$$
 توجد مشكلة ارتباط ذاتي

تتروح قيمة اختبار **D.W** بين ال 0 وال 4 ويمكن تفسير نتيجة الاختبار وفق المعيار الآتي:

DURBIN-WATSON d TEST: DECISION RULES

Null hypothesis	Decision	If
No positive autocorrelation	Reject	$0 < d < d_L$
No positive autocorrelation	No decision	$d_L \leq d \leq d_U$
No negative correlation	Reject	$4 - d_L < d < 4$
No negative correlation	No decision	$4 - d_U \leq d \leq 4 - d_L$
No autocorrelation, positive or negative	Do not reject	$d_U < d < 4 - d_U$

ثانياً: اختبار مضاريب لاجرنج: LM:

يعتبر هذا الاختبار (Lagrange Multiplier) اختباراً عاماً لمشكلة الارتباط الذاتي حيث لا يقتصر على اختبار وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويسمح بوجود متغيرات متباطئة من المتغير التابع، كما يمكن تطبيقه عندما تكون نتيجة اختبار دوربن واتسون غير حاسمة، وفيما يلي فرضيات الاختبار:

لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي $H_0: P1 = P2 = 0$

توجد مشكلة ارتباط ذاتي $H_1: P1 \neq 0 P2 \neq 0$

اختبارات مشكلة اختلاف تباين البواقي Heteroscedasticity (اختبار أثر WHITE):

تتعلق نظرية الانحدار الخطي المتعدد من فرضيات تقليدية محددة من أهمها ثبات تباين البواقي أو ما يسمى ب (homoscedasticity)، وإن مشكلة اختلاف تباين البواقي تمثل انتهاك لأحد فروض الانحدار الخطي، ولا توجد طريقة محددة (واحدة) للكشف عن وجوده، وتعد هذه المشكلة القياسية أكثر شيوعاً عن استخدام بيانات مقطعية، ولهذه المشكلة القياسية أسباب كثيرة من أهمها وجود قيم شاذة في البيانات، والخطأ في توصيف النموذج، وينتج عن هذه المشكلة بقاء حالة عدم تحيز المربعات الصغرى، وعدم تمتع المقدرة بخاصية أدنى تباين أي أنها ليست ذات كفاءة، وبالتالي عدم قدرة إحصاءات الاختبارات المعلمية للنموذج كاختباري F و t على إعطاء نتائج صحيحة للنموذج المقدر، وفيما يلي طريقة الكشف عن المشكلة باختبار أثر white:

اختبار وايت white test:

يتمتع اختبار وايت بأنه لا يعتمد على فروض مقيدة للتطبيق كغيره من الاختبارات، أكثر شيوعاً وسلاسة في التطبيق، وفيما يلي فرضيات الاختبار:

تباين البواقي ثابت $H_0:$

تباين البواقي غير ثابت $H_1:$

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

هو اختبار إحصائي لتأكيد الفرضية المنعدمة «العينة مستقاة من جمهرة موزعة طبيعياً، وقد تم اقتراح هذا الاختبار من طرف الإحصائيين كارلوس خاركي وأنيل بيررا سنة 1980، ينتمي اختبار خاركي بيررا إلى الاختبارات غير المعلمية، يقوم الاختبار على قياس مدى اقتراب مميزات النزعة المركزية للعينة المدروسة، وخصوصاً معاملي التجانف (Skweness) والتفرطح (Kurtosis)، مع معاملات عينة موزعة طبيعياً، بنفس المتوسط والتباين، يتميز الاختبار أيضاً بسهولة تطبيقه وقوته الاختبارية بالنسبة للعينات الكبرى، وفيما يلي فرضيات الاختبار:

H₀: البيانات موزعة طبيعياً

H₁: البيانات غير موزعة طبيعياً

ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية **Prob** للاختبار بمستوى المعنوية 5%، فإذا كانت قيمة **Prob** أقل من 5% أي فهذا يعني أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نستطيع رفض الفرض العدم، ونقول بأن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

4. مخرجات التقدير

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول رقم (1) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير / المقياس	LY	X1	LX2	LX3	X4	LX5	LX6	LX7	LX8
المتوسط الحسابي	22.840	0.714	22.131	14.912	1.902	14.057	4.599	13.376	8.999
الوسيط	22.657	1.000	22.106	14.687	2.000	14.015	4.589	13.373	8.979
أقل قيمة	25.934	1.000	22.927	16.103	3.000	14.263	4.655	13.444	9.438
أكبر قيمة	21.317	0.000	21.160	14.128	1.000	13.927	4.564	13.301	8.635
الانحراف المعياري	1.149	0.460	0.461	0.579	0.664	0.106	0.028	0.031	0.193
Jarque-Bera	4.785	5.612	1.037	3.401	1.071	3.567	4.102	0.226	1.349
Probability	0.091	0.060	0.595	0.183	0.585	0.168	0.129	0.893	0.509
عدد المشاهدات	28	28	28	28	28	28	28	28	28

المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج **EViews 12**

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية وفق منهجية ديكي وفولر المطورة:

جدول (2) نتائج اختبار ADF لفحص سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)									
Null Hypothesis: the variable has a unit root									
At Level	Constant			Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Stat	Prob.		t-Stat	Prob.		t-Stat	Prob.	
LY	-3.275	0.026	**	-8.147	0.000	***	0.513	0.819	NO
X1	-1.585	0.476	NO	-1.554	0.785	NO	0.000	0.674	NO
LX2	-2.811	0.070	*	-2.750	0.226	NO	-0.336	0.555	NO
LX3	-0.779	0.809	NO	-2.282	0.429	NO	0.509	0.819	NO
X4	-1.977	0.294	NO	-2.394	0.374	NO	-0.858	0.335	NO
LX5	0.921	0.994	NO	-1.677	0.734	NO	1.852	0.982	NO
LX6	-0.863	0.784	NO	-2.021	0.564	NO	1.236	0.941	NO
LX7	-1.851	0.349	NO	-1.819	0.665	NO	-0.089	0.643	NO
LX8	-0.6533	0.8421	NO	-3.0626	0.1350	NO	0.5511	0.8288	NO
At First Dif	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Stat	Prob.		t-Stat	Prob.		t-Stat	Prob.	
d(LY)	-3.800	0.009	***	-3.773	0.036	**	-7.867	0.000	***
d(X1)	-5.099	0.000	***	-5.151	0.002	***	-5.000	0.000	***
d(LX2)	-5.829	0.000	***	-5.726	0.000	***	-5.942	0.000	***
d(LX3)	-5.071	0.000	***	-5.165	0.002	***	-5.091	0.000	***
d(X4)	-3.670	0.011	**	-3.695	0.041	**	-3.693	0.001	***

d(LX5)	-4.210	0.003	***	-5.498	0.001	***	-3.962	0.000	***
d(LX6)	-5.577	0.000	***	-5.524	0.001	***	-5.350	0.000	***
d(LX7)	-9.603	0.000	***	-9.870	0.000	***	-9.819	0.000	***
d(LX8)	-5.915	0.000	***	-6.238	0.000	***	-5.846	0.000	***

المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج EVIEWS 12

حيث: NO تعني غير مستقرة* تعني مستقر عند 1%، ** تعني مستقر عند 5%، و*** تعني مستقر عند 1%.

مصفوفة الارتباط:

فيما يلي جدول مخرجات مصفوفة الارتباط الخطي وفق معامل بيرسون:

جدول (3) نتائج مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

Correlation	LY	X1	LX2	LX3	X4	LX5	LX6	LX7	LX8
LY	1.00								
X1	0.05	1.00							
LX2	0.29	-0.36	1.00						
LX3	0.47	0.28	0.58	1.00					
X4	-0.19	-0.10	-0.50	-0.78	1.00				
LX5	0.50	0.47	0.31	0.91	-0.72	1.00			
LX6	0.11	0.47	0.32	0.78	-0.62	0.79	1.00		
LX7	-0.23	0.09	-0.37	-0.22	0.45	-0.25	-0.10	1.00	
LX8	0.45	0.52	0.21	0.70	-0.43	0.80	0.74	-0.16	1.00

المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج EVIEWS 12

وفيما يلي نتيجة تقدير مصفوفة معاملات الارتباط بعد التحويل:

جدول (4) نتائج مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة بعد التعديل

Correlation	LY	X1	LX2	DLX3	DLX5	DLX6	LX7	DLX8
LY	1							
X1	0.26	1.00						
LX2	0.19	-0.30	1.00					

DLX3	0.11	0.16	0.21	1.00				
DLX5	0.50	0.42	0.01	0.34	1.00			
DLX6	0.14	0.00	0.30	0.21	-0.05	1.00		
LX7	-0.18	0.05	-0.35	0.32	-0.11	-0.24	1.00	
DLX8	-0.22	0.27	0.02	0.06	0.24	0.03	-0.17	1.00

المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج **EViews 12**

تقدير النموذج القياسي:

فيما يلي مخرجات تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يبين أثر تطبيق منهجية **IFRS** على الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 2015 الربع الأول إلى 2021 الربع الرابع:

جدول (5) نتائج تقدير النموذج القياسي للعلاقة

Dependent Variable: LY				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2015Q2 2021Q4				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.79026	95.83676	0.237803	0.8146
X1	0.546793	0.444203	1.230952	0.2334
LX2	0.542984	0.454429	1.194871	0.2468
DLX3	-0.585193	0.788458	-0.742199	0.467
DLX5	21.1888	7.809271	2.713288	0.0138
DLX6	9.044891	13.13287	0.688722	0.4993
LX7	-0.944811	6.819656	-0.138542	0.8913
DLX8	-3.777125	1.576746	-2.395518	0.0271
R-squared	0.486819	Durbin-Watson stat		1.30368
Adjusted R-squared	0.297753	F-statistic		2.574858
Prob(F-statistic)	0.047858			

المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج **EViews 12**

اختبارات المشاكل الإحصائية:

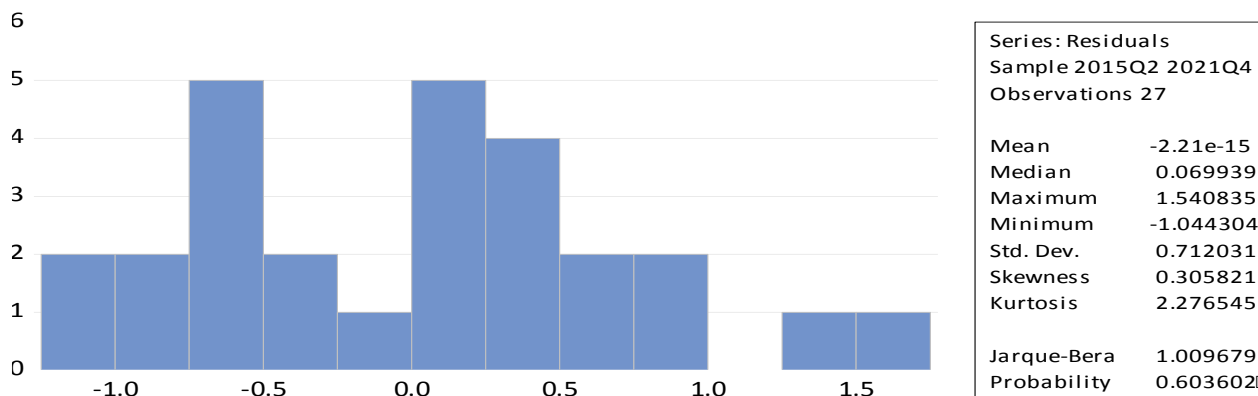
فيما يلي جدول نتائج اختبارات المشاكل القياسية للنموذج القياسي المقدر في الجدول رقم (6):

جدول (6) نتائج اختبارات المشاكل القياسية.

اختبار الارتباط الذاتي: Serial Correlation LM Test	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Prob (F-statistic)	0.1244
Prob (Obs*R-squared)	0.0531
اختبار اختلاف التباين: Test Heteroskedasticity	
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey:	
F-statistic	0.2713
Obs*R-squared	0.2466
Scaled explained SS	0.8966
توزيع البواقي: Histogram-Normality Test	
distribution of the residuals:	
Probability (Jarque-Bera)	0.6036

المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج EVIEWS 12

الشكل (3) توزيع البواقي توزيعاً طبيعياً



المصدر: تم استخراج مخرجات هذا الجدول باستخدام برنامج EVIEWS 12

5. النتائج والتوصيات

1.5. النتائج:

يوجد أثر طردي غير معنوي لاعتماد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS" على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية، ويعزى ذلك إلى أسباب مرتبطة بفترة الدراسة حيث شهد الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد السعودي على وجه الخصوص خلال هذه الفترة تقلبات اقتصادية وحالة عدم وضوح أثرت بشكل كبير على التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي مما أسهم بعدم ظهور الأثر الإيجابي لتطبيق المنهجية في المملكة بشكل معنوي إحصائياً.

خلو النموذج من المشاكل القياسية فلا يوجد اختلاف في التباين، كما أنه لا يوجد ارتباط ذاتي وكذلك فإن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

2.5. التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- التعامل بجدية مع أعمال التوافق والتوحيد الدولي، لأن رفع القيود عن حركة الاستثمار، واتساع رقعة أعمال المؤسسات على الصعيد الدولي وارتباطها بالأسواق المالية الدولية يفرض وجود لغة محاسبية موحدة.
- التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمزايا التي يحققها سواء للمؤسسات أو لمستخدمي القوائم المالية.
- تعميق مساهمة الدول العربية في بناء المعايير الدولية وتطويرها من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلائم خصوصيات هذه الدول.
- تشجيع الأبحاث والدراسات التي تبرز الآثار الاقتصادية الكلية لمعايير المحاسبة الدولية.

6. المراجع

1.6. المراجع العربية:

- نصير، أحمد وبن عمر، محمد. (2017م). تقييم الاستثمار الأجنبي في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية الإقليمية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (7)، 141-154.
- العتيبي، محمد. (2019م). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، (16)، 763-795.
- مناتي، عدنان ومجيد، ليلي. (2017م). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (52)، 1-16.

- مهاوه، أمال وزرقون، محمد. (2017). اعتماد معايير **IFRS** بالدول النامية. مجلة الباحث، (17)، 51-55.
- قسوم، حنان. (2019). أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، 3(1)، 52-76.
- الأعرج، محمد ورشوان، عبد الرحمن. (2019). دور المعايير الدولية في تعزيز جودة التقارير المالية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية، 10(17)، 27-40.
- الديبان، محمد. (2019). الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030. غرفة الرياض.
- عبد الهادي، فرحات. (2019). إطار مقترح للحد من الانعكاسات السلبية للتحوّل إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد بالمملكة العربية السعودية على جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 33(1)، 131-231.
- خلف، علي. (2017). مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة الاستثمار الأجنبي وأثره في القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية العراقية. المؤتمر العلمي الثاني عشر كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة كربلاء.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2020). خطوات تحول المملكة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. شبكة المحاسبين العرب. موقع إلكتروني: <https://www.acc4arab.com/post/khtwat-thwl-almmlkh-ila-almaayyr-aldwlyh-lltqryr-almaly>
- المنصة الوطنية الموحد. (2021). الاستثمار الأجنبي في رؤية المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية. موقع إلكتروني: <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa>
- آل غزوي، حسين. (2017). التقارير المالية في المنشآت الصغيرة. ط1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي: <https://books.google.ps/books?id=leJfDwAAQBAJ&pg=PA56&dq>
- جريدة الشرق الأوسط. (2021). توقعات باستمرار ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال 2021. جريدة العرب الدولية: موقع إلكتروني: <https://bit.ly/3QBD1th>
- عبد الله، إكرامي. (2021). الاستثمار الأجنبي المباشر يقفز 1574% خلال الربع الثاني. جريدة الشرق الأوسط: https://www.aleqt.com/2021/09/28/article_2179776.html
- شيخي، بلال والرجي، منصور. (2016). تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في الأسواق المالية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (1)، 7-20.

حافصة، أمينة وفرحات، عباس. (2018م). جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 11(2)، 86-97.

الفضلي، بدرية. (2021م). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المحاسبة المالية في المؤسسات الكويتية. *مجلة البحوث التجارية*، 43(4)، 82 – 99.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2020). خطوات تحول المملكة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. شبكة المحاسبين العرب. موقع إلكتروني: <https://www.acc4arab.com/post/khtwat-thwl-almmlkh-ila-almaayyr-aldwlyh-lltqryr-almaly>

المنصة الوطنية الموحد. (2021م). الاستثمار الأجنبي في رؤية المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية. موقع إلكتروني: <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginksa>

2.6. المراجع الأجنبية:

- Elimam, H. (2017). Determinants of foreign direct investment in Saudi Arabia: A review. *International Journal of Economics and Finance*, 9(7), 222-227.
- Herath, S. K., & Alsulmi, F. H. (2017). International financial reporting standards (IFRS): The benefits, obstacles, and opportunities for implementation in Saudi Arabia. *International Journal of Social Science and Business*, 2(1), 1-18.
- Mahmood, H. (2018). Foreign direct investment, domestic investment, and oil price nexus in Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 8(4), 147-151.
- Seid, S. (2018). *Global regulation of foreign direct investment*. Routledge.
- Jinadu, O., Ojeka, S. A., & Ogundana, O. M. (2016). IFRS adoption and foreign direct investment: Evidence from Nigerian quoted firms. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 7(2), 99.
- YOUSEFINEJAD, M., AHMAD, A., SALLEH, F., RAHIM, R. A., & AZAM, H. (2018). The Mediating Effect of Information Asymmetry on IFRS and Foreign Direct Investment. *International Journal of Economics & Management*, 12(2).

- Adetula, D. T., Nwobu, O., & Owolabi, F. (2014). International financial reporting standards and foreign direct investment in Nigeria. *International journal of commerce, business, and management*, 3(3), 446-449.
- Chen, C. J., Ding, Y., & Xu, B. (2014). Convergence of accounting standards and foreign direct investment. *The International Journal of Accounting*, 49(1), 53-86.
- Lin, S., Riccardi, W. N., Wang, C., Hopkins, P. E., & Kabureck, G. (2019). Relative effects of IFRS adoption and IFRS convergence on financial statement comparability. *Contemporary Accounting Research*, 36(2), 588-628.
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1911-3846.12475>.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.34.3